الأمم المتحدة

E/2024/59

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 May 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023–24 تموز/يوليه 2024

البند 6 من جدول الأعمال

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقَد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التقرير المرحلي عن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يحيل الأمين العام طيه التقرير المرحلي عن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي أعدَّه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته أمانة إطار العمل العشري، استنادا إلى آلية للإبلاغ السنوي من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وقد أُعدَّ هذا التقرير الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، عملا بقرارات الجمعية العامة 203/67 و 210/68 و 214/69 و 201/70. والهدف من التقرير هو إطلاع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على التقدم المحرز في عام 2023 في تنفيذ إطار العمل العشري، استنادا إلى التقارير المقدّمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض التقرير رسائل رئيسية لصناع القرار للنظر فيها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024.

140624 040624 24-08903 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي اعتمده رؤساء الدول في عام 2012 ضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل (انظر A/CONF.216/5)، هو إطار عالمي لتسريع التحوّل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويشكل إطار العمل العشري جزءا من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو يركّز على الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، ويقوم بدور الإطار المرجعي لفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي[1].

2 - وترد في الفرع الثاني منظورات مستمدة من أمانة إطار العمل العشري وأمانات المنظمات التي تتولى إدارة برامج إطار العمل العشري بشأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 "تعزيز خطة عام 2030 والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلول مستدامة ومرنة ومبتكرة". وترد في الفرع الثالث معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في عام 2023، استنادا إلى التقارير الرسمية للدول الأعضاء بشأن تحقيق الغاية 12-1 من أهداف التنمية المستدامة؛ وأنشطة برامج إطار العمل العشري؛ وثلاث مبادرات أطلقها إطار العمل العشري في عام 2023 في سياق إطار النتائج المعتمد وميزانية أمانة الإطار العمل العشري (2023-2024)[2]. ويعرض الفرع الرابع من التقرير رسائل رئيسية لصناع القرار للنظر فيها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 والجمعية العامة.

ثانيا- تعزيز خطة عام 2030 في أوقات الأزمات المتعددة من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك نُهُج الاقتصاد الدائري

3 - إن تحسين إدارة الموارد أمر أساسي لتنفيذ خطة عام 2030. ووفقا لإصدار عام 2024 من *توقعات الموارد العالمية*، لم يعد السؤال هو ما إذا كان التحوُّل نحو الإدارة المستدامة للموارد ضروريا، ولكن كيفية تحقيق ذلك بشكل عاجل. ويتزايد حجم الآثار المرتبطة بالطريقة التي يتم بها استخراج الموارد المادية (الكتلة الأحيائية والوقود الأحفوري والمعادن والمعادن اللافلزية) ومعالجتها من أجل الاقتصاد العالمي؛ وهذه العمليات مسؤولة عن أكثر من 55 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة، وما يصل إلى 40 في المائة من الآثار المترتبة على الصحة بسبب الجسيمات الدقيقة، وأكثر من 90 من المائة من فقدان التنوع البيولوجي المرتبط بالأراضي. وإذا لم تُعالج الآثار المترتبة على المسار الحالي لاستخدام الموارد، فإنها ستعرقل هدف الوفاء بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بما يشمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي[3].

(1) يُعترف بمفهوم الاستهلاك والإنتاج المستدامين، المجسّد ضمن الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، كهدف جامع وشرط مسبق للتنمية المستدامة (انظر A/CONF.199/20 و A/CONF.199/20/Corr.1)، وهو يقوم بالتالي بدور العامل التمكيني الرئيسي لأهداف خطة عام 2030 الـ 17 جميعها.

(2) متاح عبر الرابط التالي: www.oneplanetnetwork.org/sites/default/files/from-crm/10YFP%2520Results%2520Framework%2520and%2520Budget%25202023-2024%2520Final.pdf.

(3) United Nations Environment Programme, *Global Resources Outlook 2024 Summary for Policymakers: Bend the Trend – Pathways to a liveable planet as resource use spikes* (Nairobi, 2024).

4 - ويكمن في صميم الاستخدام الأكثر استدامة للموارد تحول متسارع في إنتاجية الموارد، إلى جانب الاستهلاك المسؤول. ويمكن تيسير استهلاك أكثر إنصافا ومسؤولية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية العامة والخاصة ونظم الإمداد لتوجيه الاقتصاد العالمي نحو استخدام الموارد وإدارتها على نحو أكثر استدامة وإنصافا[4].

5 - ويتطلب القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة تحولا عاجلا في أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مع تولي البلدان المرتفعة الدخل زمام المبادرة. ووفقا للفريق الدولي المعني بالموارد، تستهلك البلدان المرتفعة الدخل المواد بمقدار ستة أضعاف وتساهم في الآثار المناخية بمقدار عشرة أضعاف ما تستهلكه البلدان المنخفضة الدخل[5]. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، زادت البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بأكثر من الضعف بصمة المواد الخاصة بها[6] وبصمة المواد للفرد، وناهزت بسرعة مستوى البلدان المرتفعة الدخل الذي ظل ثابتا خلال الفترة الزمنية نفسها (انظر الشكل الأول). والأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن بصمة المواد للبلدان منخفضة الدخل - حيث توجد حاجة ملحة لإدخال تحسينات على مستويات المعيشة المادية - ظلت منخفضة ولم تتغير تقريبا على مدى السنوات العشرين الماضية[7]. وبوصفنا مجتمعا عالميا للأمم، نحن لم نتوصل إلى تحقيق الأهداف المحددة من أجل استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

الشكل الأول

بصمة المواد حسب فئة الدخل

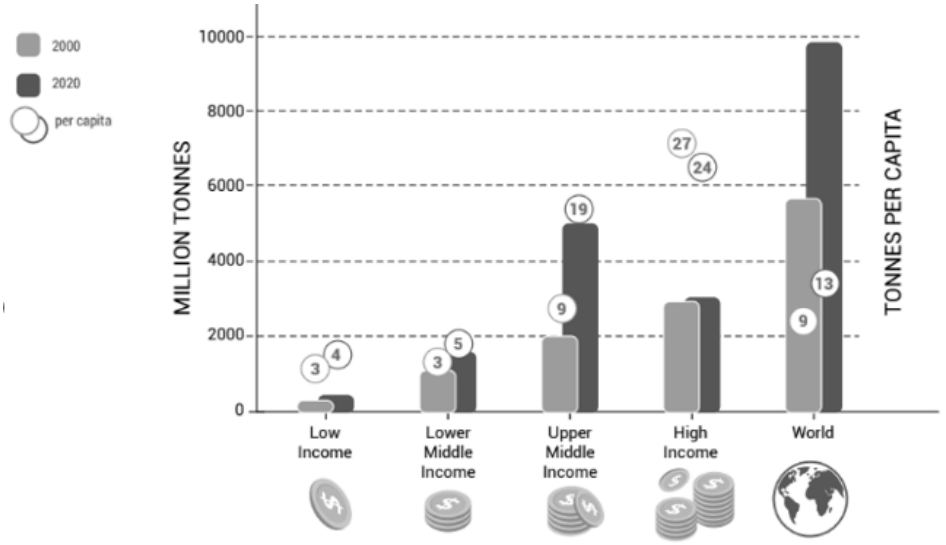

المصدر: قاعدة البيانات العالمية لتدفقات المواد للفريق الدولي المعني بالموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

(6) بصمة المواد هي مقياس يعزو جميع الموارد المادية المعبأة عالميا إلى المستهلك النهائي. وتستخدم كمؤشر للإبلاغ عن المؤشر 12-2-1 من أهداف التنمية المستدامة (بصمة المواد، ونصيب الفرد من بصمة المواد، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من بصمة المواد).

(7) United Nations Environment Programme, *Global Resources Outlook 2024 Summary for Policymakers: Bend the Trend – Pathways to a liveable planet as resource use spikes* (Nairobi, 2024).

6 - ويمكن لكفاءة استخدام الموارد والسياسات الداعمة لذلك، بما في ذلك نُهُج الاقتصاد الدائري، أن تُقلِّل من استخدام الموارد المادية وتحدَّ بشكل كبير من الآثار البيئية في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (الفصل المطلق)، مع القيام في الوقت نفسه أيضا بتحسين الرفاه وتعزيز النمو الاقتصادي. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى إيجاد مساحة لنمو استخدام الموارد حيث تشتد الحاجة إليه. فعلى سبيل المثال، يمكن للتغييرات الغذائية التي تقلِّل من استهلاك السلع ذات الآثار البيئية العالية، مثل البروتين الحيواني، والسياسات التي تحدُّ من الفاقد والمُهدَر من الأغذية، أن تقلل من الأراضي اللازمة لإنتاج الأغذية بنسبة 5 في المائة بحلول عام 2060 مقارنة بمستويات عام 2020 مع ضمان توفير تغذية كافية للجميع بشكل أكثر إنصافا[8]. ويوضح الشكل الثاني الاستراتيجيات الموصى بها لتقليل استخدام الموارد في أربعة نظم إمداد (الأغذية والبيئة المبنية والتنقل والطاقة)، التي تشمل قطاعين يغطيهما إطار العمل العشري.

الشكل الثاني

الاستراتيجيات الموصى بها للحد من استخدام الموارد في أربعة نظم إمداد والنتائج المتوقعة استنادا إلى نماذج السيناريوهات التي أعدَّها الفريق الدولي المعني بالموارد

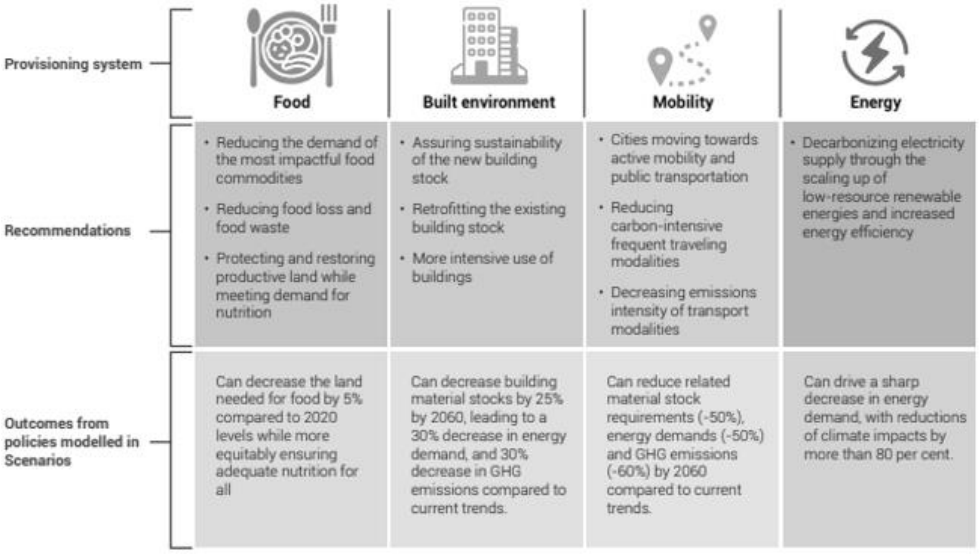

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *توقعات الموارد العالمية لعام 2024 - موجز لصناع السياسات*.

7 - ومن الممكن التقليل من استخدام الموارد مع تعزيز التنمية المستدامة، والحد من عدم المساواة، وتحسين الرفاه والتقليل بشكل كبير من الآثار البيئية. ويتطلب القيام بذلك اتباع نهج قائمة على النظم في جميع القطاعات. ويقارن الفريق الدولي المعني بالموارد بين منظورين لاستخدام الموارد. ويستكشف المنظور الأول، وهو سيناريو "الاتجاهات السابقة" نتائج استمرار الأنماط القائمة من استخدام الموارد. والمنظور الثاني، وهو سيناريو "الانتقال إلى الاستدامة"، يبين كيف أن نهجا متكاملا يقوم على تضافر الإجراءات المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد، والمناخ والطاقة، والأغذية والأراضي، من شأنه أن يحقق آثارا إيجابية أكبر بكثير من أي تحول مجال من هذه التحولات بمعزل عن غيره (انظر الشكل الثالث). وبحلول

(8) المرجع نفسه.

عام 2060، بما يتفق مع اتفاق باريس، إلى جانب تخفيضات مطلقة في استخدام الطاقة، ومساحة الأراضي الزراعية، وغيرها من الضغوط[9].

الشكل الثالث

مقارنة بين سيناريو "الاتجاهات السابقة" وسيناريو "الانتقال إلى الاستدامة"

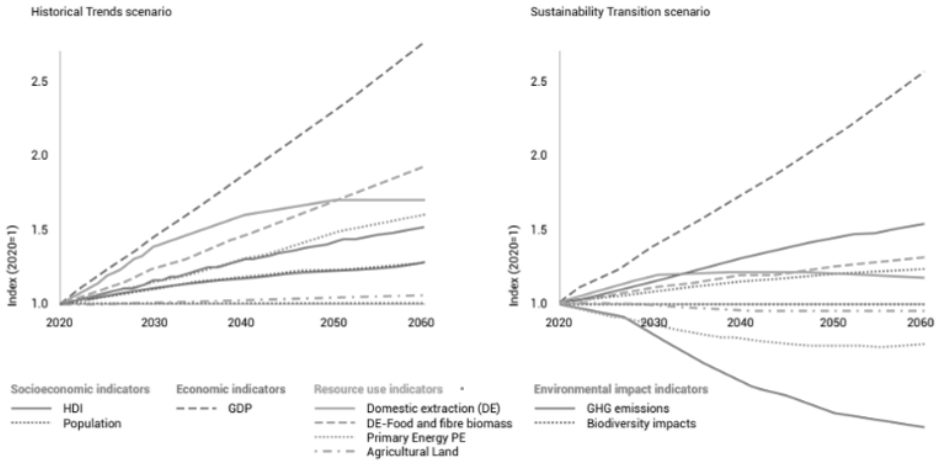

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *توقعات الموارد العالمية لعام 2024 – موجز لصناع السياسات*.

8 – ويمكن للتحول نحو نُهُج الاقتصاد الدائري أيضا، مقارنة بسير العمل كالمعتاد، أن يؤدي أيضا إلى زيادة صافية في الوظائف على الصعيد العالمي تتراوح بين 7 و 8 ملايين وظيفة بحلول عام 2030[10]. وفي عام 2023، ركز إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وشبكة كوكب واحد التابعة له على تكثيف العمل المتعدد الأطراف لتسريع هذا التحوُّل، مع التركيز على الوظائف والدخل ودعم عملية انتقال عادلة.

ثالثا – تسريع التحوُّل نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين على الصعيدين الوطني والعالمي

ألف – قيادة الدول الأعضاء على المستوى الوطني لتنفيذ الغاية 12–1 من أهداف التنمية المستدامة

9 – سيغطي هذا الفرع السياسات المبلغ عنها رسميا في عام 2023 في إطار الغاية 12–1 من أهداف التنمية المستدامة ويسلط الضوء على الأهمية المتزايدة لسياسات ونُهُج الاقتصاد الدائري في تعزيز التحوُّل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وفي منتصف خطة عام 2030، أبلغ ثلث الدول الأعضاء (64 بلدا) عن سياسات وإجراءات لتنفيذ إطار العمل العشري على النحو المنصوص عليه في إطار الغاية 12–1 من أهداف التنمية المستدامة. ومنذ عام 2019، عندما بدأ الإبلاغ الرسمي بموجب إطار العمل العشري، حتى

(9) المرجع نفسه.

(10) International Labour Organization, *Skills for a greener future: key findings* (Geneva, 2019).

كانون الأول/ديسمبر 2023، تم الإبلاغ عن 516 أداة سياسة عامة لتسريع الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 7,7 في المائة مقارنة بعام 2022.

10 - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، تم الإبلاغ عن 41 أداة سياسة عامة بما يشمل الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الدائري من قبل جهات الاتصال الوطنية التابعة لإطار العمل العشري في 13 دولة عضوا (أستراليا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، وكمبوديا، وموزامبيق، والنرويج، والنيجر، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية).

11 - وكانت السياسات والمبادرات المبلغ عنها في عام 2023 عبارة عن خرائط طريق واستراتيجيات وطنية بشكل أساسي (49 في المائة). والهدف من هذه السياسات في المقام الأول هو مواءمة أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى الوطني وإذكاء الوعي عموما بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. واتخذ بعض البلدان مزيدا من الخطوات لإنفاذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال الصكوك القانونية (30 في المائة). وانخفضت حصة الصكوك الطوعية المبلغ عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ما نسبته 14 في المائة (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

أدوات السياسة العامة المبلغ عنها في عام 2023 حسب تصنيف الدول الأعضاء

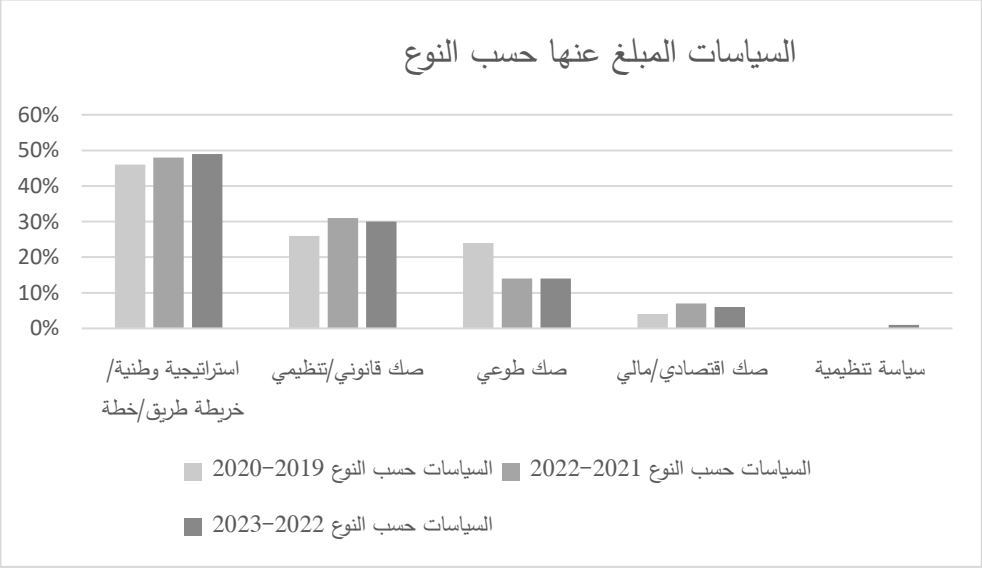

12 - واستمرَّ أكثر من ثلث السياسات المبلغ عنها للدول الأعضاء في عام 2023 في إظهار تركيز متزايد على تطبيق نُهُج الاقتصاد الدائري في القطاعات الاقتصادية عالية التأثير مثل السلع الاستهلاكية والزراعة ومصايد الأسماك، والمباني والتشييد، والطاقة والنقل (انظر الشكل الخامس). وفي حين أن هناك حاجة إلى تسريع كبير لتحقيق جميع غايات الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، فقد أحرز رغم ذلك تقدم في عام 2023 من حيث الاعتراف بنُهُج الاقتصاد الدائري في سياق الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتبارها أدوات للتنويع الاقتصادي وتوليد القيمة والإدارة المستدامة للموارد.

الشكل الخامس

التوزيع القطاعي حسب الأولوية لسياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي أبلغت عنها الدول الأعضاء

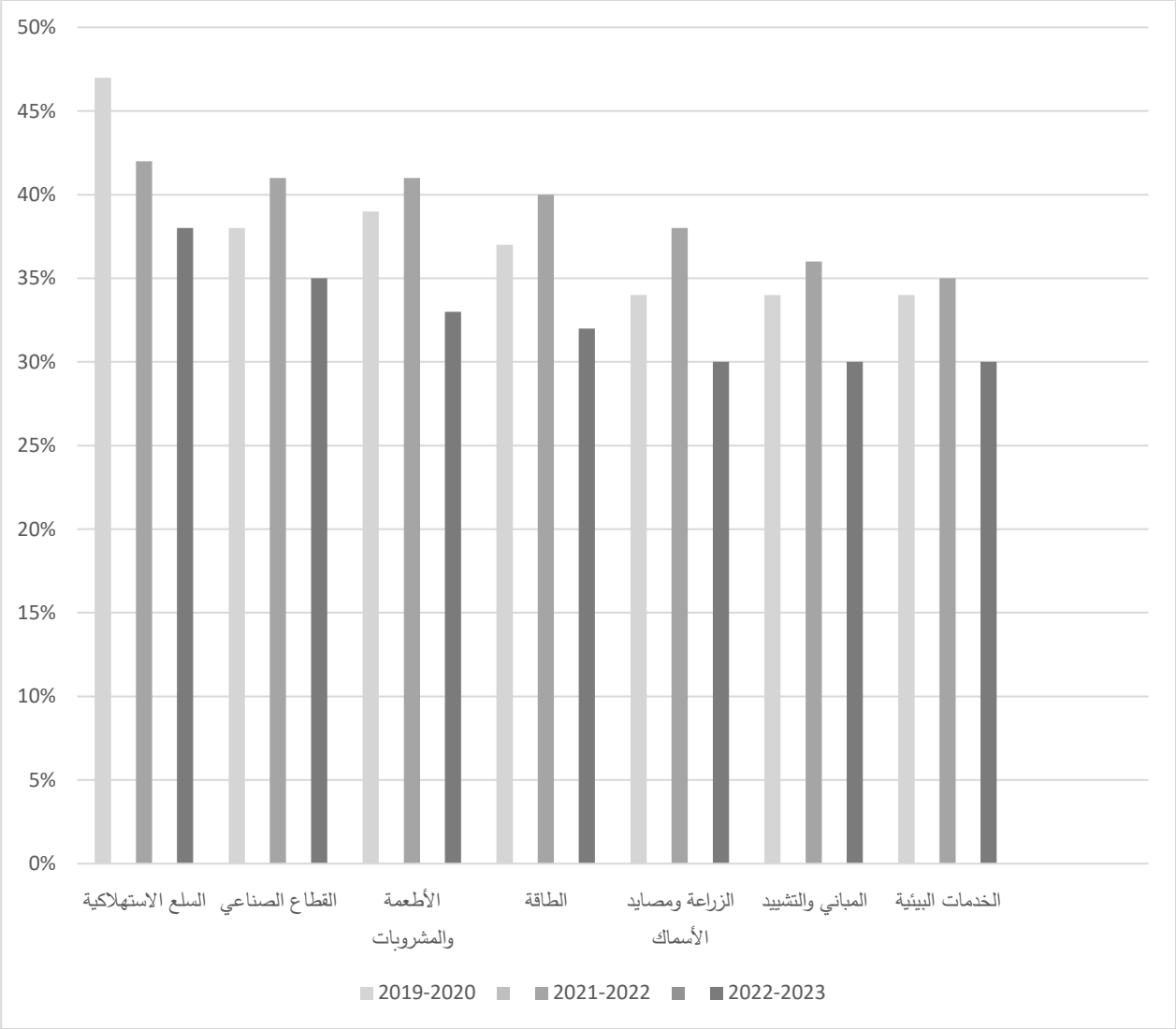

13 - وخلال عام 2023، قدَّمت أربع دول أعضاء (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وموزامبيق والنيجر) أول تقرير وطني رسمي في إطار الغاية 12-1 من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يشير إلى اتجاه إيجابي في تنفيذ الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وتظهر أدوات السياسة العامة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين التي قدَّمتها ثلاث من هذه الدول الأعضاء اتجاها إيجابيا نحو ربط الاستخدام المستدام للموارد بالاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، أطلقت موزامبيق خطة إنمائية وطنية مدتها 20 عاما لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحفظ التنوع البيولوجي، وإحراز تقدم نحو الاقتصاد الدائري. وتشجع خطتها الوطنية على الحد من المواد وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وتتضمن إجراءات لتعزيز التعليم وأنماط العيش المستدام. واعتمدت النيجر استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية للواحات. وتشدد خطة العمل على الشراء العام باعتباره أداة لتنفيذ أولوياتها الاستراتيجية وتعترف بالمساعدة المنسَّقة التي تقدِّمها منظومة الأمم المتحدة. واعتمدت كمبوديا

أول خريطة طريق وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين تركز على دعم الانتقال إلى نُهُج الاقتصاد الدائري ومسار مستدام. وتتضمن خريطة الطريق الوطنية مكوِّنات تشمل سياسات التعليم، والبحوث والاتصالات، والرصد، والتدابير المتعلقة بالمنظور الجنساني والإدماج الاجتماعي.

باء - الإجراءات المتخذة في إطار العمل العشري لدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين

14 - يعد التعاون الشامل بين أصحاب المصلحة المتعددين، بجميع أشكاله ومستوياته المختلفة، أمرا أساسيا لتحقيق خطة عام 2030 ومعالجة الأزمات البيئية التي تديم أوجه عدم المساواة وتُفاقِمها على نطاق العالم. وتتدرج هذه الرسالة في صلب الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة 2023-2030 وجميع برامج ومبادرات شبكة كوكب واحد التي تدعم تنفيذها. ويرد في هذا الفرع عرض موجز للتقدم الذي أحرزه في عام 2023 إطار العمل العشري، وهو ما يمثل اتجاها نحو تعميم نُهُج الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصاد الدائري في القطاعات عالية التأثير، من خلال تعزيز العوامل التمكينية الرئيسية للاستهلاك والإنتاج المستدامين مثل إعلام المستهلكين، والشراء العام، وأساليب الحياة ونُهُج التعليم، فضلا عن تدابير القياس والإفصاح[11].

1 - برنامج الشراء العام المستدام

15 - يعد تعزيز الطلب العام على الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك نُهُج الاقتصاد الدائري، أمرا بالغ الأهمية. وتمثل المشتريات العامة في المتوسط نسبة تتراوح بين 13 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (سنويا، في مختلف البلدان) ويُقدَّر الإنفاق العالمي على المشتريات بنحو 9,5 تريليون دولار[12]. ويمكن للحكومات الوطنية والمحلية أن تستفيد من قوتها الشرائية لتعزيز أهداف السياسات البيئية والاجتماعية الرئيسية من خلال سياسات طموحة في مجال الشراء العام المستدام في القطاعات عالية التأثير. ويمكن للشراء العام أن يترجم استراتيجيات الاستثمار الطموحة وأن يدفع عجلة الابتكار والتحول في الأسواق، بما في ذلك من خلال معلومات الاستدامة ومعايير المنتجات والخدمات المستدامة. غير أن إمكانات الشراء العام لم تتحقق بالكامل. فعلى سبيل المثال، أشارت نسبة 10 في المائة فقط من الدول الأطراف الـ 194 في اتفاق باريس التي قدمت مساهماتها الأولى المحددة وطنيا صراحةً إلى الشراء العام باعتباره أداة سياسة عامة استراتيجية لدعم مساهماتها المحددة وطنيا.

(11) يتألف إطار العمل العشري للبرامج وشبكة الكوكب الواحد التابعة له من سبعة برامج ومبادرات عالمية متعددة أصحاب المصلحة: برنامج الشراء العام المستدام، بقيادة مركز التنمية البيئية التابع لوزارة الإيكولوجيا والبيئة في الصين، ووزارة البنية التحتية وإدارة المياه في مملكة هولندا، وشبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة؛ وبرنامج إعلام المستهلكين من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بقيادة ألمانيا والمنظمة الدولية للمستهلكين ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وبرنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة، الذي كانت تقوده سابقا السويد واليابان؛ وبرنامج المنظومات الغذائية المستدامة، بقيادة سويسرا والصندوق العالمي للطبيعة وكوستاريكا؛ وبرنامج السياحة المستدامة، بقيادة منظمة السياحة العالمية؛ ومركز المواد للاتحاد العالمي للمباني والتشييد الذي تشترك في إدارته شبكة كوكب واحد ومبادرة دورة الحياة، وأفرقته العاملة الثلاثة (البيئة المبنية الدائرية، بقيادة وزارة البيئة الفنلندية ومعهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا، وائتلاف سياسات دورة الحياة الكاملة، بقيادة المملكة المتحدة والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، ومبادرة المواد الحيوية، بقيادة المركز الأرجنتيني للمهندسين)؛ ومبادرة تأثير الرقمنة لصالح الاقتصاد الدائري، بالتعاون مع التحالف من أجل الاستدامة البيئية الرقمية.

(12) World Bank, "Global Public Procurement Database: Share, Compare, Improve!", 23 March 2020.

16 - وتؤدي الحكومات الوطنية والمحلية دورا رئيسيا في توجيه تحول قطاع البناء نحو الاستدامة والدائرية باعتبارها جهات منظِّمة ومستثمرة وقائمة بالتخطيط الحضري والإقليمي. وفي الواقع، القرارات المتخذة في مراحل التمويل والتخطيط والتصميم هي تلك التي تمارس أعظم تأثير وتحدد إلى حد كبير نوع البناء الذي يتم بناؤه وأين يتم بناؤه، وكميته وكيفية بنائه، وبالتالي تُشكل الأنشطة على طول بقية سلسلة القيمة إلى جانب الآثار الاجتماعية والبيئية[13].

17 - وأصبح دعم الحكومات الوطنية والمحلية في جهودها لاستخدام قوتها التخطيطية والإدارية والشرائية لتسريع استيعاب الاستدامة والدائرية في قطاع البناء أحد الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الشراء العام المستدام. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بدأ تطوير المبادرة الرئيسية لشبكة كوكب واحد، "تعميم الدائرية في قطاع البناء بالاستفادة من قوة الشراء العام" في عام 2023، بقيادة برنامج الشراء العام المستدام التابع والفريق العامل المعني بالبيئة المبنية الدائرية التابع للتحالف العالمي للمباني والتشييد (مركز المواد). وفي عام 2023 أيضا، اتخذت أمانة إطار العمل العشري خطوات تحضيرية لإنشاء فريق استشاري دولية لتوجيه هذه المبادرة الرئيسية، ووضعت استراتيجية للمشاركة والتوعية أفضت إلى عقد المنتدى العالمي للمباني والمناخ الذي شارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفرنسا في آذار/مارس 2024.

18 - ونظرا لوجود طلب كبير على الأغذية من القطاع العام، يؤدي الشراء العام المستدام للأغذية دورا حاسما في تحديد نوع الأغذية المشتراة، ومصدر الشراء، وطرق الإنتاج المستخدمة. ويمكن أن تساعد هذه العوامل الثلاثة في معالجة الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش والاستدامة البيئية. والجدير بالذكر أن برامج التغذية المدرسية التي تعتبر واحدة من أكبر شبكات الأمان الاجتماعي على مستوى العالم، يستفيد منها 418 مليون طفل وتمثل استثمارا سنويا قدره 48 بليون دولار[14]، تمثل فرصة فريدة من نوعها.

19 - وفي عام 2023، قام برنامج الشراء العام المستدام وبرنامج المنظومات الغذائية المستدامة بإنشاء مجموعة مصالح مشتركة بشأن شراء الأغذية المستدام، بقيادة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وشبكة الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، بمشاركة أكثر من 30 منظمة. وأسفر هذا الجهد عن إقامة شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تهدف إلى صياغة توصيات لممارسات الشراء العام المستدام التي تدمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية بشكل كلي في عمليات الشراء العام للأغذية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وستكون نتائج هذا المشروع الذي كانت انطلاقته في كانون الأول/ديسمبر 2023 بمثابة أساس لتنفيذ مبادرة رائدة تستفيد من الشراء العام المستدام للنهوض بمنظومات غذائية مستدامة وتقديم الدعم الفني داخل البلدان بشأن هذه المسألة خلال عام 2024.

2 - برنامج إعلام المستهلكين من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين

20 - يتطلب جعل الأسواق تعمل لصالح الناس والكوكب تمكين المستهلكين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات صحية ومستدامة، وإلى معلومات دقيقة ووافية عن الاستدامة. ويعزز برنامج إعلام المستهلكين

(13) United Nations Environment Programme, *Catalysing science-based policy action on sustainable consumption and production: The value-chain approach and its application to food, construction and textiles* (Nairobi, 2021).

(14) برنامج الأغذية العالمي، *حالة التغذية المدرسية في جميع أنحاء العالم لعام 2022* (روما، 2022).

من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين سياسات حماية المستهلكين التي تحقق تكافؤ الفرص وتضمن أن يكون المستهلكون من المؤسسات والأفراد على علم ودراية بالآثار البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات التي يستهلكونها.

21 - وفي عام 2023، نفَّذ برنامج إعلام المستهلكين من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين مبادرة توعية شاملة تهدف إلى إذكاء الوعي بالدور الحاسم الذي تؤديه المعلومات عن الاستدامة لدى مجموعات أصحاب المصلحة المتنوعة، بما يشمل ممثلي الحكومات ومجموعات المستهلكين والأعمال التجارية. وشملت جهود التوعية المؤتمر العالمي لإعلام المستهلكين الذي عقد في بوغوتا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وجلسات مخصَّصة في المؤتمر العالمي الدولي للمستهلكين الذي عقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر 2023، وسلسلة من حلقات العمل والندوات عبر الإنترنت بهدف تزويد أصحاب المصلحة بالأدوات اللازمة للمشاركة في تنظيم المعلومات المتعلقة بالاستدامة والتوسيم وأفضل الممارسات.

22 - وتم في عام 2023 إطلاق مشروع EcoAdvance الذي نفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومعهد الإيكولوجيا التطبيقية، بدعم من مبادرة المناخ الدولية لتقديم الدعم إلى خمسة بلدان في أمريكا اللاتينية - إكوادور والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك - لتوليد حوافز من أجل إنتاج أنظف مع التركيز على القطاعات عالية التأثير (المباني والتشييد والإلكترونيات والمنسوجات) من خلال استخدام العلامات البيئية لاطلاع المستهلكين والسلطات العامة على الآثار البيئية للمنتجات والخدمات.

23 - ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية للإطار العمل العشري مواءمة سياسات وأدوات حماية المستهلكين وإعلامهم مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وخطة التنمية المستدامة العالمية. وفي عام 2023، أبرم اتفاق شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو الجهة المشاركة في إدارة برنامج إعلام المستهلكين من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، للقيام، من منظور تنظيمي ومنظور حماية المستهلك، بتعزيز العمل بالمبادئ والإرشادات المتعلقة بالإعلام بشأن الاستدامة التي وضعها البرنامج كأدوات لتيسير تنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية. ومن أهداف هذه الشراكة أيضا تحديد الشروط المطلوبة لوضع معيار عالمي متعدد الأبعاد لإعلام المستهلكين بشأن المنتجات والخدمات فيما يتعلق بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، وإثراء التوجهات الاستراتيجية المستقبلية لبرنامج إعلام المستهلكين من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين في عام 2024 وما بعده.

3 - برنامج التعليم وأنماط العيش المستدامة

24 - تساهم المؤسسات والسياسات والبنى التحتية والأسواق ونماذج الأعمال والمنتجات والخدمات في تشكيل طرق عيشنا. وفي عام 2023، دعمت أمانة إطار العمل العشري رئاسة الهند لمجموعة العشرين في تطوير "المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن أنماط العيش من أجل تحقيق التنمية المستدامة". ويتضمن المبدأ 4 من هذه المبادئ إشارة إلى إطار العمل العشري وشبكة كوكب واحد التابعة له ويدعو إلى انخراط جميع أصحاب المصلحة لدفع أوجه التآزر مع تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية والبيئة والمناخ من خلال الإنتاج المستدام، وإنشاء وتوسيع نطاق النظم الإيكولوجية المستدامة التي تكون شاملة اجتماعيا وتعزز الوظائف اللائقة لتشجيع أنماط العيش المستدامة وخيارات المستهلكين سعيا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

25 - ويمكن لسياسات وحلول الاقتصاد الدائري، التي غالبا ما تركز على ممارسات الإنتاج والإدارة، أن تتيح أيضا أنماط استهلاك مستدامة. وفي أعقاب مشاورات الخبراء وأصحاب المصلحة المتعددين

التي أجريت في عام 2023، باشـــرت أمانة إطار العمل العشـــري، بالشـــراكة مع مؤســـســـة الأبحاث Chatham House، إعداد تقرير عن تحقيق الرفاه وتحوُّل الاسـتهلاك من خلال سـياسـات وحلول دائرية. ومن المتوقع أن يُقدَّم هذا التقرير كوثيقة معلومات أساسية لمنتدى شبكة كوكب واحد لعام 2024 الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، في أيلول/سبتمبر 2024، تحت الموضوع الشامل "الحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق تحولات منصفة للجميع من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك الاقتصاد الدائري".

4 - برنامج المنظومات الغذائية المستدامة

26 - إن تحويل المنظومات الغذائية مهمة تشمل المجتمع بأسره والحكومة بأكملها وتتطلب انخراطا نشطا ومشـــاركة فعالة من جميع الجهات الفاعلة في جميع القطاعات، دون ترك أحد خلف الركب. وتعتبر آليات التعاون بين أصـحاب المصـلحة المتعددين التي تمكن من المشاركة الهادفة لأصـحاب المصـلحة الذين غالبا ما يتم استبعادهم من عمليات صنع السياسات، مثل الشعوب الأصلية وصغار المزارعين والنساء والشباب والعاملين في المنظومات الغذائية غير الرسمية، آليات ضـرورية لوضـع اسـتراتيجيات وإجراءات غذائية تفيد في الوقت نفسه الأمن الغذائي والأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

27 - وفي عام 2023، عقد برنامج المنظومات الغذائية المســـتدامة مؤتمره العالمي الرابع تحت عنوان "التحول الذي نحتاج إليه " الذي ركز على الكيفية التي يتعين بها تحويل المنظومات الغذائية للتغلب على الأزمات المتعددة والمتجذرة والمترابطة التي تقوض تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. وكان المؤتمر أيضـــا بمثابة اجتماع تحضـيري لوقفة تقييم نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية. وتضـمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر[15] رســـائل رفيعة المســـتوى أثَّرت لاحقا على العمليات الدولية الأخرى التي عقدت في عام 2023، مثل إعلان الإمارات العربية المتحدة بشـأن الزراعة المسـتدامة والمنظومات الغذائية المرنة والعمل المناخي الذي اعتمد خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومبادرة التقارب التابعة لمركز تنسيق المنظومات الغذائية.

28 - وشجع برنامج المنظومات الغذائية المستدامة أيضا مبادرات أخرى، ولا سيما نشر دليل أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "إعادة التفكير في منظوماتنا الغذائية: دليل للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين"؛ وسلسلة من مناسبات التعلم المشترك بشأن تنفيذ مسارات وطنية لتحويل المنظومات الغذائية دعما لخطة عام 2030؛ وسلسلة ندوات عبر الإنترنت تركز على منطقة البحر الأبيض المتوسط حول مواضيع تشمل دور المستهلكين والنساء والنمو الأخضـــر في تعزيز المنظومات الغذائية المســـتدامة. وتيســـيرا لتبادل المعارف ودعم التنفيذ، أطلق برنامج المنظومات الغذائية المستدامة أيضـا مركز معارف المنظومات الغذائية الذي يوفر إرشـادات وأدوات لتعزيز هذه النُهُج وتنفيذها.

5 - برنامج السياحة المستدامة

29 - تتمتع السـياحة المسـتدامة بالقدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصـادية وتوفير فرص عمل، مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية البيئية والثقافية الهشة وحمايتها. ويمكن للسياحة أيضـا، إذا أديرت إدارة جيدة، أن تكون

(15) متـاحـة عبر الرابط التـالي: www.oneplanetnetwork.org/sites/default/files/2023-05/Final%20outcome%20document_4th%20global%20SFSP%20conference_v28APR2023.pdf.

محفزا للاستدامة في قطاعات أخرى هي الغذاء والمباني والنقل. ويثبت برنامج السياحة المستدامة الذي تديره منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع أمانة إطار العمل العشري أن المنصات التعاونية والسابقة للمنافسة حيث يمكن للشركات السياحية والوجهات السياحية والمنظمات الأخرى ذات الصلة تبادل أفضل الممارسات وتطوير الأدوات والمنهجيات والحلول لتنفيذ الاستدامة والدائرية، يمكن أن تدفع التحول في قطاع بأكمله.

30 - وواصل برنامج السياحة المستدامة لكوكب واحد تشجيع قطاع السياحة على الانخراط في مكافحة تغير المناخ وتعزيز التحولات الشاملة من خلال إعلان غلاسكو بشأن العمل المناخي في مجال السياحة، والذي تم تضمينه في عام 2023 كمبادرة في إطار بوابة العمل المناخي العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويعمل إعلان غلاسكو كمحفز وقد استمر في تأمين الالتزامات من قطاع السياحة في عام 2023، مع انضمام 80 جهة موقِّعة جديدة (معظمها من الشركات) من أصل عدد إجمالي يبلغ 868. وتقوم هذه البوابة بتتبع التقدم المحرز في التنفيذ، لا سيما عن طريق جمع واستعراض خطط العمل المناخي التي يجب على الجهات الموقِّعة تقديمها في غضون عام بعد الانضمام إلى المبادرة. وترد في تقرير تنفيذ إعلان غلاسكو لعام 2023 لمحة عامة عن الانخراط السريع التطور لقطاع السياحة مع المسارات الاستراتيجية للقياس وإزالة الكربون والتجديد (التكيف) والتعاون والتمويل. ويقدم التقرير استعراضا يشمل 420 تحديثا حول التقدم المحرز و 257 خطة للعمل المناخي وردت في عام 2023. وقدمت معظم خطط العمل المناخي الشركات التجارية الموقِّعة (59 في المائة)، تليها المنظمات الداعمة الموقِّعة (30 في المائة)، والوجهات السياحية الموقِّعة (12 في المائة).

31 - وفي عام 2023، رشحت 59 إدارة وطنية للسياحة جهة اتصال وطنية معنية بمناخ السياحة في منظمة السياحة العالمية وشاركت في المشاورات لإعداد توجيه سياساتي لدعم العمل المناخي من قبل إدارات السياحة الوطنية[16]. وتهدف هذه التوجيهات إلى مساعدة الوكالات الحكومية في تطوير سياسات ومبادرات العمل المناخي في مجال السياحة لدعم الانتقال إلى طاقة منخفضة الكربون، مع التركيز على نُهُج التخفيف والتكيف المتكاملة. وقد وُضع التوجيه بدعم فني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصدر بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

32 - وفي عام 2023، ضمنت مبادرة مواجهة التلوث البلاستيكي في السياحة العالمية التابعة لبرنامج السياحة المستدامة 73 جهة موقِّعة جديدة، ليصبح عدد الجهات الموقِّعة 215 في المجموع، 74 في المائة من بينها من قطاع الأعمال. وتعهدت الجهات الموقِّعة بالتزامات طموحة بشأن الاقتصاد الدائري للبلاستيك ووافقت على تتبع التقدم المحرز في التنفيذ. ويظهر التحليل الأولي المستند إلى البيانات التي تم جمعها في عام 2023 أن ما لا يقلُّ عن نصف الجهات الموقعة التي تقيس وزن البلاستيك أفاد بانخفاض كثافة استخدام البلاستيك (يتعين على الجهات الموقعة على المبادرة، ومن بينها سلاسل الفنادق الكبرى، ومنظمو الرحلات السياحية الذين يمتلكون عقارات، وخطوط الرحلات البحرية وموردوها، الكشف سنويا عن وزن المواد البلاستيكية في عملياتها)، وأن الجهات التي توفر أماكن الإقامة تحرز تقدما مطردا في القضاء على المواد البلاستيكية غير الضرورية أو الإشكالية، وكذلك في الأخذ بنماذج إعادة الاستخدام. ولمواصلة دعم هذه الجهود، نُظِّمت سلسلة من الدورات التدريبية والأنشطة النموذجية التي تركز على التخلص التدريجي

(16) متاح عبر الرابط التالي: www.oneplanetnetwork.org/knowledge-centre/resources/policy-guidance-support-climate-action-national-tourism-administrations.

من العبوات والمواد البلاستيكية غير الضرورية والإشكالية في عمليات الشركات السياحية في عام 2023، بالتعاون مع عدد من منظمي الرحلات السياحية والشركات السياحية.

33 - وسعيا لتعزيز منظومات غذائية أكثر استدامة داخل قطاع السياحة، أطلقت خريطة الطريق العالمية للحد من هدر الطعام في قطاع السياحة لتعزيز الإدارة المستدامة للأغذية حتى لا تصبح نفايات. وتقترح خريطة الطريق نهجا عاما وتكملها سلسلة من تسع صحائف وقائع تتناول شراء الأغذية بشكل مستدام[17]، تؤكد على استراتيجيات الشراء المستدام عبر أنواع الأغذية المختلفة، مع تفصيل آثارها على المناخ والمياه، فضلا عن الاعتبارات الأخلاقية مثل التجارة المنصفة والمصادر العضوية. وبالإضافة إلى ذلك، أنتج برنامج السياحة المستدامة سبع دراسات حالة إفرادية[18] وواظب على تحديث قاعدة بيانات الموارد لمساعدة الشركات السياحية في اعتماد ممارسات غذائية مستدامة. ولأغراض التوعية، أُعدَّت مجموعة أدوات[19]، بثلاث نسخ مختلفة، تتوجه إلى صناع السياسات والشركات والسياح، واستكملت بمقطع فيديو يعرض توصيات الطهاة بشأن الحد من هدر الطعام والشراء المستدام[20]. وسُلِّط الضوء على هذه المبادرات خلال حلقة نقاش حول الحلول الدائرية للحد من هدر الطعام في إطار المنتدى العالمي الثامن لمنظمة السياحة العالمية حول سياحة فن الطهي.

جيم - المبادرات التي أطلقتها شبكة كوكب واحد في عام 2023

34 - تُحدِّد الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة 2023-2030 المسارات المختلفة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يركز جهوده فيها للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030. واستنادا إلى الشراكات المستمرة بين إطار العمل العشري وشبكة كوكب واحد التابعة له، أطلقت ثلاث مبادرات قائمة على الحلول في عام 2023. وتعالج هذه المبادرات الثغرات والفرص المتاحة للكشف عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتعميمهما، بما في ذلك من خلال نُهُج الاقتصاد الدائري.

1 - إدماج الدائرية في المساهمات المحددة وطنيا - مجموعة أدوات عملية

35 - يعد الطلب على المواد محركا رئيسيا لاستخدام الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة وإنتاج النفايات في جميع أنحاء العالم. ومع تركيز تدابير التخفيف الحالية في المساهمات المحددة وطنيا بشكل رئيسي على قطاع الطاقة، والذي يمثل حوالي 55 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، تبرز إمكانات هائلة لمساهمة نُهُج الاقتصاد الدائري في سد الفجوة في نسبة 45 في المائة المتبقية ورفع مستوى طموح المساهمات الجديدة المحددة وطنيا[21].

(17) متاحة عبر الرابط التالي: https://www.oneplanetnetwork.org/programmes/sustainable-tourism/sustainable-food-systems/procurement-factsheets.

(18) متاحة عبر الرابط التالي: https://www.oneplanetnetwork.org/programmes/sustainable-tourism/food-waste-reduction/case-studies.

(19) متاحة عبر الرابط التالي: https://www.oneplanetnetwork.org/programmes/sustainable-tourism/sustainable-food-systems/sustainable-food-management-toolkit.

(20) متاح عبر الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=3mMR4ueZmXA.

(21) Ellen MacArthur Foundation, “Completing the picture: How the circular economy tackles climate change” (2019).

36 - وفي وثيقة عملية استخلاص الحصيلة العالمية الأولى، المعتمدة في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أشار مؤتمر الأطراف إلى أهمية "الانتقال إلى أساليب الحياة المستدامة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في إطار الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال نهج الاقتصاد الدائري" وشجع الجهود المبذولة في هذا الصدد.

37 - وسعيا لدعم البلدان في رفع طموح خططها المناخية الوطنية (مساهماتها المحدد وطنيا) من خلال نُهُج الاقتصاد الدائري، قامت شبكة كوكب واحد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على نحو مشترك بإعداد مجموعة أدوات رقمية[22] عملية يرافقها دليل للمستخدمين من أجل بناء الدائرية في المساهمات المحددة وطنيا[23]. وأعلن عن بدء العمل بمجموعة الأدوات خلال أسبوع المناخ الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2023. واستقبلت منصة مجموعة الأدوات أكثر من 400 1 زائر منفرد وأكثر من 380 4 زيارة للموقع في الشهرين الأولين، فأصبحت بذلك الصفحة التي تحظى بأكبر عدد من الزيارات في الموقع الشبكي المضيف.

38 - وتقوم منصة مجموعة الأدوات الرقمية على منهجية تدريجية تتضمن أسئلة رئيسية وقوائم مرجعية ودراسات حالات إفرادية وأمثلة قطاعية، مما يتيح للبلدان القيام بما يلي:

(أ) تحديد انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن استخدام المواد لتحديد القطاعات والقطاعات الفرعية على سبيل الأولوية لتدخلات الاقتصاد الدائري؛

(ب) اختيار تدخلات الاقتصاد الدائري للقطاعات والقطاعات الفرعية ذات الأولوية للمساهمات المحددة وطنيا وتحديث الغايات؛

(ج) تحديد أدوات السياسة العامة والمؤشرات والتمويل لتنفيذ تدخلات الاقتصاد الدائري المختارة؛

(د) تتبع التقدم المحرز في تقرير الشفافية لفترة السنتين والإبلاغ عنه، إذا رغبت في ذلك.

39 - ومن الضروري تعزيز استخدام هذه المجموعة من الأدوات وتسريع التنفيذ، لأن المساهمات المحددة وطنيا الحالية، إذا نفذت تنفيذا كاملا، تقصر عن تحقيق أهداف اتفاق باريس بالكامل[24]. وخلال عام 2023، عُمِّمت مجموعة الأدوات في ثلاثة بلدان تجريبية (إكوادور وفيتنام وزيمبابوي). وشارك في حلقات العمل الإقليمية أكثر من 30 دولة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ لبناء القدرات والتعلم وتبادل المعارف حول الاقتصاد الدائري والمساهمات المحددة وطنيا. وأتاحت الأنشطة أيضا تحديد احتياجات الدعم التقني والمالي للمرحلة التالية من هذا المشروع.

(22) متاحة عبر الرابط التالي: www.learningfornature.org/en/building-circularity-into-nationally-determined-contributions/.

(23) متاح عبر الرابط التالي: www.undp.org/publications/building-circularity-nationally-determined-contributions-practical-toolbox.

(24) FCCC/PA/CMA/2023/12.

2 - تعزيز الإفصـــاح عن نُهُج الاقتصـــاد الدائري من قبل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من خلال البروتوكول العالمي لدائرية لأعمال التجارية

40 - في عام 2023، قادت شبكة كوكب واحد، بالتعاون مع المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المســـتدامة، البروتوكول العالمي لدائرية الأعمال التجارية، وهي مبادرة تقودها الشـــركات للتعجيل بتطبيق الدائرية من خلال توفير إطار طوعي للشـــركات بشـــأن النهج الدائري. والغرض من البروتوكول هو تزويد الشـركات بنظام موحد لمسـاءلة الشـركات عن أدائها في تطبيق الدائرية، مما يؤدي إلى منهجيات ومقاييس محاسـبية منسـقة في مجال تطبيق الدائرية للإبلاغ والإفصـاح عن أدائها في مجال تطبيق الدائرية وتحديد أهدافه وضمانه والتواصل بشأنه. كما سيوفر هذا البروتوكول لصناع السياسات أدوات سياسية عملية لتذليل العقبات التي تعوق الشركات الرائدة عن توسيع نطاق تحولها إلى النهج الدائري وتسريعه.

41 - ويلبي البروتوكول العالمي لدائرية الأعمال التجارية الحاجة الملحة إلى مقاييس وأهداف موحَّدة، تتماشـــى مع معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) والمقاييس الحالية الأخرى للاقتصـــاد الدائري. وعلاوة على ذلك، فإنه يعزز مشـاركة الأعمال التجارية وأصـحاب المصـلحة في أداء دور فاعل في مواجهة التحديات المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وفوائد هذا التحول إلى النهج الدائري كبيرة، ومن المحتمل أن تحقق نموا اقتصـــاديا بقيمة 4,5 تريليون دولار وتوفر 6 ملايين وظيفة جديدة من خلال أنشطة مثل إعادة التدوير والإصلاح والاستئجار وإعادة التصنيع. وفي صناعة النسيج على سبيل المثال، قد يتيح التحول إلى نماذج أعمال أكثر دائرية، بما يشـمل تأجير الأزياء وإعادة بيع السـلع المسـتعملة والإصلاح والتجديد، لهذه الصناعة خفض انبعاثات غازات الدفيئة بمقدار 143 مليون طن بحلول عام 2030.

42 - وســـيجري إعداد البروتوكول العالمي لدائرية الأعمال التجارية من خلال عملية تعاونية وشـــاملة لجميع الأطراف، يشارك فيها أصحاب المصلحة من خلفيات جغرافية وقطاعية وسياساتية وسلاسل قيمة متنوعة. وستواصل المشاورات الإقليمية تعزيز هذا النهج وتحسين مشاركة بلدان الجنوب، مما يضمن إطارا شـاملا وتمثيليا. ولإرسـاء الأسـاس لإعداد البروتوكول العالمي لدائرية لأعمال التجارية، بوشـر إجراء تحليل الأثر لتقدير مفاعيل الانتقال إلى النهج الدائري على مختلف الجوانب مثل ســـلســـلة القيمة والمناخ والتنوع البيولوجي والمؤشرات الاجتماعية. وفي وقت لاحق، سيتحول التركيز إلى وضع نظام شامل لأداء ومساءلة الشركات مصمم خصيصا للنهج الدائري. وسيعزز منهجيات النهج الدائري المنسقة والمقاييس المحاسبية للإبلاغ والإفصـــاح، مما يتيح بالتالي إجراء مقارنات بين الشـركات. وأخيرا، فإن وضـع إطار للسـياسـات المتعلقة بالنهج الدائري سيدعم صناع السياسات في توفير الحوافز المناسبة وتهيئة فرص متكافئة للشركات.

3 - النهوض ببيئة مبنية مستدامة ودائرية

43 - يكتســب قطاع البناء أهمية حاســمة لاقتصــادنا ورفاهنا، حيث يمثل نســبة تُقدَّر بنحو 10 إلى 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[25][26] وبعض أكبر فرص الاستثمار راهنا ومستقبلا[27].

(25) UNEP, *Catalysing science-based policy action on sustainable consumption and production: The value-chain approach and its application to food, construction and textiles* (Nairobi, 2021).

(26) McKinsey & Company, "The next normal in construction: How disruption is reshaping the world's largest ecosystem" (2020).

(27) International Finance Corporation, *Green Buildings: A financial and policy blueprint for emerging markets* (Washington, D.C., 2019).

ويستهلك قطاع البناء أيضا ما يقرب من 50 في المائة من إجمالي بصمة المواد على مستوى الاقتصاد العالمي[28]. وهذا ينعكس في مساهمة كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية (37 في المائة)، المرتبطة بشكل أساسي بإنتاج وتوريد مواد البناء وتشغيل المباني. ويمثل كل من البناء والتصنيع حوالي 40 في المائة من استخدام الموارد الأولي[29]. من المتوقع أن يتزايد هذا الاتجاه، سواء من حيث استخدام الموارد أو الآثار المرتبطة بها فنسبة 50 في المائة من المباني التي ستكون موجودة في عام 2050 لم تُشيَّد بعد. ومن المقرر أن تطغى مواد البناء على استهلاك الموارد في الاقتصادات سريعة النمو في البلدان النامية، مع توقع تضاعف انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بها بحلول عام 2060[30].

44 - وفي عام 2023، أقيمت شراكة جديدة بين شبكة كوكب واحد والتحالف العالمي للمباني والتشييد في المنتدى العالمي للاقتصاد الدائري لعام 2023 والجمعية العامة للتحالف العالمي[31]. والهدف الرئيسي لهذه الشراكة هو تعزيز التغيير على صعيد النظام الإيكولوجي للتشييد والمواد من خلال تعزيز المبادئ الدائرية والممارسات المستدامة طوال دورة الحياة بأكملها. والمنصة الرئيسية لهذه الشراكة هي مركز المواد وأفرقته العاملة الثلاثة، التي تقودها وفنلندا ومعهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا (البيئة المبنية الدائرية)، والإدارة المعنية بأمن الطاقة وصافي الانبعاثات الصفرية في المملكة المتحدة والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة (ائتلاف سياسة دورة الحياة الكاملة)، والمركز الأرجنتيني للمهندسين (مبادرة المواد الحيوية).

45 - واستنادا إلى إرث برنامج المباني وأساليب التشييد المستدامة التابع لشبكة كوكب واحد، وهو أول برنامج عالمي قام بتعيين مؤشرات النهج الدائري لقطاع البناء وربطها بأهداف التنمية المستدامة وسلَّط الضوء على أهمية بلدان الجنوب لتأمين اتباع نهج مستدامة ودائرية في المباني والتشييد، شارك الفريق العامل المعني بالبيئة المبنية الدائرية مع مجموعة أساسية من الشركاء والمنظمات في عام 2023 مثل المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والمجلس العالمي للبناء المراعي للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، والمنظمة الدولية لموئل من أجل البشرية، وجامعة كيب تاون، وشبكة Energies2050، لدعم تطوير السياسات وبناء القدرات، وتوليد المعارف، وتحوُّل الأسواق.

46 - وبدعم من فنلندا والفريق العامل المعني بالبيئة المبنية الدائرية، شرعت أمانة إطار العمل العشري، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وموئل الأمم المتحدة، في وضع إطار موحَّد لتقييم النهج الدائري لقطاع البناء على المستوى الوطني، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف الدولية الأخرى المتفق عليها. والهدف من ذلك هو تطوير وتجريب مجموعة موحَّدة ولكن مرنة من المؤشرات النوعية والكمية في عام 2024، وتوجيهات منهجية لمساعدة البلدان، ولا سيما الاقتصادات النامية والناشئة، على تقييم أداء وتحديات قطاع المباني والتشييد فيها فيما يتعلق بالدائرية، وبالتالي دعم استراتيجيتها نحو التحول إلى نموذج اقتصاد دائري عادل ومنصف في هذا القطاع.

(28) أداة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحليل النقاط الساخنة للإنتاج والاستهلاك المستدامين.

(29) UNEP, *Resource Efficiency and Climate Change: Material Efficiency Strategies for a Low-Carbon Future* (Nairobi, 2020).

(30) UNEP and International Energy Agency, Global Status Report 2017: Towards a zero-emission, efficient, and resilient buildings and construction sector (Nairobi, 2017).

(31) جلسة المنتدى العالمي للاقتصاد الدائري بعنوان "لبنات من أجل مستقبل دائري: الاتجاهات والسياسات والحلول"، 31 أيار/مايو 2023، وجلسة تسريع الأعمال بعنوان "بناء بيئة دائرية"، 1 حزيران/يونيه 2023؛ الجمعية السنوية للتحالف العالمي للمباني والتشييد، 1 و 2 حزيران/يونيه 2023.

رابعا - رسائل رئيسية لكي ينظر فيها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024 والجمعية العامة

47 - **يتطلب التحول الاقتصادي والانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة التصدي لأوجه عدم المساواة** - تستند النماذج الاقتصادية الحالية إلى الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية واستغلالها، مع ما يترتب على ذلك قريبا من عواقب لا رجعة فيها على بيئتنا وقدرتنا على الازدهار كمجتمعات وأفراد. وعلى الصعيد العالمي، تفرط البشرية في استهلاك أو استغلال موارد محدودة مثل الوقود الأحفوري والمعادن، وكذلك الموارد المتجددة التي لا تستطيع النظم الإيكولوجية تجديدها بالمعدل الذي يتم به استهلاكها. فالنظم الإيكولوجية غير قادرة على التعامل مع معدلات الاستخراج المفرط للموارد، مما يؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور البيئة الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية. والتأثير طويل الأجل لفرط الاستهلاك هو تجاوز القدرات البيئية وانخفاض القدرة الاستيعابية للكوكب. وفي هذا الصدد، سيوفر منتدى شبكة الكوكب الواحد لعام 2024 فرصة للمجتمع الدولي والشركاء الرئيسيين لإطار العمل العشري لعرض حلول ملموسة والتعهد بالتزامات تجمع بين خطة الاستهلاك والإنتاج المستدامين وخطة التنمية الاجتماعية.

48 - **تتيح نُهجُ الاقتصاد الدائري في سياق الاستهلاك والإنتاج المستدامين فرصا للتنويع الاقتصادي، وتوليد القيمة، وتنمية المهارات، ولمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية، ولكن لا تزال هناك تحديات ماثلة** - تحتاج الأدلة على الفوائد المشتركة المتأتية اتباع نُهُج الاقتصاد الدائري إلى مزيد من التوضيح والإدماج في عمليات صنع القرار والسياسات. ومع أن قاعدة الأدلة آخذة في الازدياد، فإن الاقتصاد الدائري بعيد كل البعد عن أن يكون القاعدة ويبقى التحدي هو الانتقال من المرحلة التجريبية إلى مرحلة التوسع. وعلى الرغم من عدم وجود نهج واحد مناسب للجميع، فلا بد من أن تضمن سياسات الانتقال إلى الاقتصاد الدائري الارتقاء الشامل بمهارات القوى العاملة الوطنية، بما يشمل العمال غير الرسميين، مع الحفاظ على وظائف وسبل عيش كريمة ومراعية للبيئة وتوفيرها[32]. وينبغي أن تعكس السياسات والحوافز الاقتصادية التكاليف الحقيقية للموارد وأن تعيد توجيه التمويل نحو الاستخدام المستدام للموارد[33]. ولا يزال هناك اتجاه سائد في الاقتصاد الدائري للتركيز على إدارة النفايات (التدخلات النهائية)، في حين أن هدف الاقتصاد الدائري يجب أن يكون الحفاظ على المواد في أعلى قيمة لها لأطول فترة ممكنة على طول سلسلة القيمة وتشجيع تجديد النظم الطبيعية لجني أعظم الفوائد بشكل عام[34]. ويتطلب توسيع نطاق الأخذ بالدائرية في السياسات والممارسات أيضا زيادة توافر البيانات، والقدرات التقنية، والتمويل، والاتساق بشأن مؤشرات الرصد والإبلاغ في كلا القطاعين العام والخاص[35].

49 - **الدول الأعضاء مدعوة إلى إقامة حوار متعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصلحة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين على النحو المبين في الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج**

(32) UNEP, *Turning off the Tap. How the world can end plastic pollution and create a circular economy* (Nairobi, 2023).

(33) UNEP, *Global Resources Outlook 2024 Summary for Policymakers: Bend the Trend – Pathways to a liveable planet as resource use spikes* (Nairobi, 2024).

(34) UNEP, UNDP and United Nations Framework Convention on Climate Change secretariat, *Building Circularity into Nationally Determined Contributions: a Practical Toolbox User Guide* (Nairobi, 2023).

(35) المرجع نفسه.

المستدامين للفترة 2023-2030 – يمكن أن يجري هذا الحوار برعاية جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يسترشد به في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن للحوار العالمي، الذي تدعو إلى عقده وتقوم بإدارته أمانة إطار العمل العشري بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، أن يوفر منبرا لضمان ورصد الالتزامات العملية للعمل على مستوى القطاعات ومجموعات أصحاب المصلحة، وأن يعزز إجراءات الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال التوعية وتبادل الخبرات وشبكات الممارسة المهنية. ولإثراء الحوار العالمي والتعاون والقرارات مستقبلا، ينبغي تشجيع جميع البلدان ودعمها في جهودها الرامية إلى الإبلاغ عن سياساتها الوطنية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين والآثار ذات الصلة وفقا لأهداف التنمية المستدامة.